

أدلة موثقة تكشف المسكوت عنه في الحرب الجوية بسوريا

اتباع الأطراف الفاعلة في الأزمة سياسة الإنكار يؤجل محاسبة قتلة الآلاف من المدنيين



أدوات تصنع الفارق في مختبر تجارب لكافة أنواع الأسلحة

ملحوظ. وفي العام الماضي، سجلت أيربوز 12 حادثاً حاداً للحق الضرر بالمدنيين نفذته قوات التحالف، مقارنة بقرابة 75 حادثاً تم الإبلاغ عنها في عام 2019. وقال وودز إن "التعاون من الجانب الأميركي كان جيداً مع المنظمة في ظل كل من إدارتي الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب". ويأمل أن يستمر هذا الاتجاه مع الرئيس بايدن.

وأعلن الأميركيون مسؤوليتهم عن الأضرار التي لحقت بالمدنيين حيث أقرت بوفاة أكثر من 1400 مدني الأذى في الحرب ضد داعش، وهو أمر غير مسبق، لكن المنظمة تختلف معهم بشكل كبير حول عدد المدنيين الذين قتلوا في تلك الحرب.

أما فرنسا، التي نفذت الآلاف من الغارات الجوية في الحرب ضد داعش، تواصل إصرارها، مثل الروس، على أنها لم تتسبب في وقوع إصابات بين المدنيين. أما بالنسبة إلى البريطانيين فإن وودز يصفهم بالترامبهم ببعض الشفافية من حيث أنهم يوفرون معلومات حول هجماتهم.

لكنهم لا يتحملون المسؤولية كاملة، حيث "نفذوا أكثر من ألفي غارة جوية في مدن مكتظة بالمدنيين باستخدام نواير كبيرة". ومن وجهة نظر وودز، تسبب حتماً أضراراً بالمدنيين. لكن البريطانيين اعترفوا بمقتل مدني واحد فقط في ريف سوريا خلال الفترة من خمس سنوات من الحرب، وهو ما اعتبرته المنظمة غير منطقي.

تعاون التحالف الدولي

مع انهيار خلافة داعش في مارس 2019، استمرت ضربات التحالف في التراجع بشكل

وحفز القصف الذي شنته قوات النظام السوري على رتل تركي في إدلب في فبراير 2020، والذي أسفر عن مقتل 34 جندياً وادى لهجوم مضاد مدمر من قبل الأتراك على قوات الأسد، الأطراف على وقف إطلاق النار والذي صدر في مارس الماضي.

ولم يرغب الروس ولا الأسد في رؤية المزيد من التصعيد مع الأتراك وخلال الهدنة انخفض عدد القتلى المدنيين المسويين إلى الروس إلى 34 خلال الفترة المتبقية من العام الماضي.

وتقول أيربوز إنه قبل وقف إطلاق النار قتل الهجمات الروسية 364 مدنياً على الأقل ووقع أسوأ حادث في منتصف يناير 2020 عندما تم قصف سوق خضار مزدهم في إدلب، مما أسفر عن مقتل 22 مدنياً وجرح أكثر من 50.

لكن الروس، كما فعلوا في كل هذه الحوادث، ينكرون تورطهم في الهجوم. وقال وودز "لم تعترف روسيا قط بمقتل مدني واحد خلال أكثر من خمس سنوات من الحرب في سوريا".

وبحسب التقرير، فإنه منذ بدء التدخل الروسي في سوريا في سبتمبر 2015 إلى ديسمبر الماضي، سجلت أيربوز 4500 حادثاً إضراراً بالمدنيين مرتبطة بالقوات الروسية. وزعم أن ما بين 15 ألفاً و25 ألف مدني قتلوا في هذه الحوادث. ومن بين القتلى، كان خمسة آلاف من الأطفال وثلاثة آلاف من النساء، فضلاً عن 40 ألف مصاب.

وفي حين أن الجهات الأجنبية الفاعلة الأخرى، وعلى الأخص الأميركيين، تتعاون إلى حد ما مع أيربوز، إلا أن روسيا ترفض هذا التعاون بينما تتشبهت بمزاعم أنها ليست مسؤولة عن أي مقتل مدني.

سعى تدخل القوى الفاعلة في سوريا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف بعضها سياسي بحت، وغالباً ما قامت في جزء كبير من تصرفاتها ببعث إشارات للتعبير عن القلق أو امتعاضها بشأن الأحداث أو لتحسين موقفها في الداخل أو المجتمع الدولي، لكن في كل الأحوال، برزت في طيات العديد من التقارير الدولية بعض الأشياء المسكوت عنها ولم تظهر للعلن، خاصة وأن الجميع يلعب على وتر حماية المدنيين الذين كانوا وقود الأزمة.

واشنطن - يعي أطراف الصراع في سوريا وحلفاؤهم الدوليون أن من يسيطر على السماء يكسب الأرض ولذلك احتدم التنافس على المجال الجوي في السنوات الماضية ما أدى إلى انتشار مختلف أنواع الطيران الحربي، وحول الدولة الفارقة في الفوضى منذ عشر سنوات إلى مختبر لتجربة قدرات الحرب الجوية الحديثة.

ولأن القوى المتدخلة في الأزمة السورية لديها أسباب للتعامل مع "القوات المعادية"، وفي كثير من الأحيان ينكرون استهدافهم للمدنيين، لكن أحدث تقارير منظمة "أيربوز" البريطانية، والتي تتعقب الخسائر المدنية في سوريا والعراق وليبيا واليمن الناجمة عن الهجمات الجوية والمدفعية، يرصد مدى اللامبالاة في حماية المدنيين ولولا ذلك لما تم الاعتراف بوفاتهم أو إصابتهم.

عملية مراقبة مضمية

ازدحمت سماء سوريا في السنوات العشر الماضية بكل أنواع الأسلحة، ويرصد تقرير أيربوز الذي نشرته مؤسسة "غلوبال اجنس" الخسائر التي

أرقام منظمة أيربوز

- 4500 حالة استهداف للمدنيين مرتبطة بالقوات الروسية منذ سبتمبر 2015 أودت بحياة قرابة 25 ألف سوري
- 1400 سوري اعترفت القوات الأميركية بمسؤوليتها عن قتلهم خلال الحرب ضد داعش
- 60 حالة استهداف للمدنيين مرتبطة بالقوات التركية في 2020 وحده أدت إلى مقتل 37 سوريا
- 14 حالة استهداف للمدنيين مرتبطة بالقوات الكردية في 2020 مقابل 55 حالة في 2019
- 20 قوة أجنبية قصفت سوريا منذ 2011 بينها روسيا وتركيا والتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة

سياسة الإنكار

في خضم الفوضى التي تعيشها الساحة السورية، يبدو اتباع سياسة الإنكار في قصف المدنيين، سيد الموقف، مع أن الدلائل الحقيقية تشير إلى أن القوى الموجودة داخل البلاد هي من تحرك طائراتها ومدركاتها.

ومنذ مطلع 2020، واصلت روسيا حملتها الجوية دعماً لقوات نظام الأسد بهدف تدمير محافظة إدلب، آخر معاقل المعارضة في شمال غرب سوريا. كما نفذ

حقوق الملكية معركة عالمية من نوع آخر على لقاحات كورونا

لتطوير اللقاحات في وقت قياسي، وهي تعتقد أنها في أفضل موقع لإنتاج اللقاحات على النطاق العالمي المطلوب.

حملة أطباء بلا حدود ترى أن كافة الأدوات الصحية والتكنولوجية المرتبطة بكوفيد - 19 يجب أن تكون منفعة عامة عالمية

وتلفت هذه الدول إلى أن قواعد الملكية الفكرية السارية بمنظمة التجارة العالمية تتضمن أحكاماً تنص على منح تراخيص إلزامية، وضعت تحديداً للحالات الطارئة. وتمنح التراخيص الإلزامية شركات غير تلك التي تحمل براءة الاختراع ترخيصاً لتصنيع منتج، ضمن إجراءات وشروط معينة يجب احترامها. لكن الدول الداعمة للمقترح تقول إن الحصول على هذه التراخيص الإلزامية تدير بيروقراطي استثنائي، يخضع للكثير من العقبات أبرزها وجوب النظر في كل حالة على حدة. وهذا الأمر يطرح مسألة أخرى لا تقل أهمية وهي غياب المساواة في مواجهة أزمة جعلت الجميع أمام معركة لا أحد يمكنه التنبؤ متى تنتهي.

وتعتقد كل هذه الجهات الداعمة لهذا التوجه أن المقترح سييسل الحصول سريعاً على منتجات طبية بأسعار مقبولة لكل البلدان التي تحتاج إليها دون انتظار عمليات التوزيع ثم التقييم، والتي تتطلب وقتاً طويلاً خاصة مع تفاقم المخاوف من السلالات المتحورة للفايروس.

وتقول سيدني وونغ، المديرية التنفيذية المشاركة لحملة أطباء بلا حدود لتوفير الأدوية الأساسية إن "كافة الأدوات الصحية والتكنولوجية المرتبطة بكوفيد - 19 يجب أن تكون منفعة عامة عالمية غير خاضعة للعوائق التي ترفضها براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية".

ويعارض الاتحاد الدولي لصناعات وجمعيات الأدوية المقترح بشدة. ويؤكد رئيسه توماس كويني أن سحب براءات الاختراع أو فرض تنازل عنها سيجعل من الصعوبة الحصول على جرعة إضافية. وقال "لن يجعلكم ذلك قادرين على الحصول على اللقاح لأنكم لن تعرفوا رغم ذلك كيف توزعونه على نطاق واسع".

كما أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وسويسرا، وهي دول تؤدي مقرات كبرى شركات الأدوية، بالإضافة إلى أستراليا وبريطانيا واليابان والنرويج وسنغافورة تعارض الفكرة بتعلة أن المختبرات أنفقت أموالاً طائلة

أن بعض المراقبين وصفوا ما يحصل بأنه "معركة من نوع آخر".

ومع ذلك، يظهر اليوم إصرار أكبر مما كان عليه السابق، فقد قدمت الهند وجنوب أفريقيا في مطلع أكتوبر الماضي خططهما المتعلقة بالملكية الفكرية وحازت دعم عدد كبير من الدول الناشئة التي توقعات عن حق أن تجد نفسها في موقع متأخر من السباق للحصول على اللقاحات.

ويقترح النص منح إعفاء مؤقت من بعض الالتزامات بموجب الاتفاق حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية المعروف باسم "اتفاق تريبيس" بما يمكن أي بلد من إنتاج اللقاحات دون الاكتراف لبراءات الاختراع. ويغطي الإعفاء أيضاً التصاميم الصناعية وحقوق التأليف والنشر وحماية المعلومات غير المكتشف عنها على أن يسري حتى تنفيذ التلقيح على نطاق واسع عالمياً واكتساب غالبية سكان العالم مناعة ضد الفايروس.

وهذا التوجه تدعمه أكثر من 80 دولة من بينها مصر والأرجنتين وبنغلاديش والكونغو الديمقراطية وإندونيسيا وكينيا ونيجيريا وباكستان وفنزويلا، كما تدعمه منظمات غير حكومية من بينها أطباء بلا حدود، فضلاً على أن الفكرة تحظى أيضاً بتأييد من المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس، الذي واجه انتقادات شديدة بسبب هذا الموقف.

في أفريقيا، لكن محاولات تلك الدول تلقي معارضة شديدة.

وهذه ليست المرة الأولى التي يناقش فيها أعضاء منظمة التجارة العالمية التنازل عن الملكية الفكرية المتعلقة بالصحة. فقد تم أول اتفاق من نوعه في 2003 بعد عدة أعوام من النقاش المرير أحياناً، استناداً إلى دعوة نقول "إن التنازل سيكون ضرورياً لإنقاذ الأرواح".

ولكن مفاوضات تحويل "التنازل" الذي تم الحصول عليه

قبل 18 عاماً إلى مواد قانونية تبنتها منظمة التجارة العالمية، وانتهت في العام 2005 بعد مناقشات مشحونة حول إذا ما كان "التنازل" وتعديل اللوائح ضروريين لإنقاذ الأرواح، مما جعل الأمور أكثر صعوبة

الآن لدرجة مديرتها الجديدة نغوزي أوكونجو-إيولا منصبها. وترى بعض الدول في التنازل عن الملكية الفكرية إجراء يسمح بتسريع الجهود لوضع حد للوباء الفتاك الذي شل الاقتصاد العالمي، ولكن أي اتفاق داخل منظمة التجارة يتطلب مرونه في البراءات، ويتعلق ذلك بالترخيص الإلزامي والاستخدام الحكومي والاستثناءات من الحقوق الممنوحة، كما أنه يوفر طريقاً لتجاوز الحقوق

صحية. ومنذ الإعلان عن التوصل إلى لقاحات فعالة لوباء كورونا، طلبت الهند وجنوب أفريقيا، من منظمة التجارة العالمية، رفع قيود حماية الملكية الفكرية عن هذه الأدوية، مطالبة فعلن مع الأدوية الخاصة بمقاومة الفايروس المسبب للعدوى المناعة (إيدز)، وهي خطوة لاقت إشادة كبيرة لإنقاذها حياة الملايين

ولدى بعض الدول هواجس من أن يشهد العالم فصلاً جديداً من الخلافات بعد التوصل إلى لقاحات تقضي على الجائحة، ومرد هذا القلق رفض بعض الجهات مشاركة الحقوق الملكية للقاحات، ما جعل المتابعين يراقبون باهتمام مال

هذه النقاشات بينما تبث الدول النقاش بلان موعد القضاء على الجائحة

وقد واجهت منظمة التجارة العالمية ضغوطاً تقويها الهند وجنوب أفريقيا للتنازل عن حقوق الملكية الفكرية للقاحات ضد فايروس كورونا، وهي فكرة ترفضها شركات الأدوية العملاقة وبلدانها بشكل

قاطع. وتم طرح هذه المسألة المثيرة للالتباس خلال أول اجتماع لمجلسها العام مطلع هذا الأسبوع مع تولى

